**كلمة الدكتور عماد يوسف حب الله**

**رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات "ومديرها العام بالإنابة في لبنان،**

**في الجلسة الافتتاحية لـ ArabNet 2014**

**حول "حوكمة الانترنت وحقوق المستهلك في العالم الرقمي"**

-الترحيب بالمشتركين-

**مقدمة: حقائقٌ وارقامٌ**

لقدْ سمحَتْ تطوراتُ وسائلِ وشبكات الاتصالِ الذكيةِ وانتشارُ المحتوى الرقميِّ بمختلفِ انواعِهِ ولغاتهِ، بتسهيلِ وصولِ المُستخدمِ الى الخدماتِ الرقميةِ انطلاقاً من منصةِ اتصالٍ واحدةٍ.

فنطَّلِعُ، ونتباَدلُ البريدَ والرسائلَ، ونُجري العملياتِ المصرفيةِ، ونمارسُ الأعمالَ، ونُشاهدُ الافلامَ، ونتواصلُ مع احبائنا بالصوتِ والصورةِ، ونُشاركُ في المنتدياتِ، ونتفاعلُ مع القضايا السياسيةِ والاجتماعيةِ والفنيةِ والثقافية. لا بل ونُبدعُ ونُطوِّرُ على الأثير. وكلُّ ذلكَ بواسطة جهازٍ خليويّْ.

فبناءً لإحصاءاتِ جمعيّة النظام العالمي للجوال (ال GSMA)، ومع مطلعِ الـ 2014، ضاهى عددُ الاشتراكاتِ المتنقلةِ الخليويةِ قاطني كوكبِنا أي 7 مليارات. وبلغ عددُ المشتركينَ ال 3,49 مليار فقط. 1،7 مليار منهم يتواصلونَ عبرَ إنترنتْ الهواتفِ الخليويةِ. وأنَّ التكلفةَ هي عائقٌ أساسيٌّ امامَ توصيل المزيد. ولقد وضعتْ الـ (GSMA) هدفاً لتوصيلِ مليارِ مشترك اضافيٍ على انترنتْ الخليويِّ بحلولِ العامِ 2020. وبلغَ عددُ مشتركيْ الإنترنتْ عالمياً حوالي 3 مليار مشترك. أما في لبنان ففي نهاية العام 2013، بلغت اشتراكات الخليوي3.9 مليون (أي 92%) وَفاقَ عددُ اشتراكاتِ إنترنتْ الخليوي المليونين (أي 52%). مع نهايةِ العام 2014، مِنَ المتوقعِ أن يتواصلَ 250 مليون جهاز مع أجهزةٍ أخرى (Machine-to-Machine) عن طريقِ الشبكةِ العالميةِ. ويُقدَّرُ أن يتواصل الملياراتِ في العامْ 2020. إنه عصرُ التواصلِ الآليِّ.

أيها السيدات والسادة،

1. **أسئلة للحكوماتِ**

على حكوماتِنا، الإهتمامُ بحقوقِ المستخدمِ الرقميّةِ والإجابةُ على بعضِ الأسئلة:

* هل أنَّ الجهودَ الحاليةَ كافيةٌ لإتاحةِ الوصولِ الى الانترنتِ السريعِ بأكلافٍ يتحمّلُهاِ الجميع؟
* هل انخفضتِ نسبةُ الأميّةِ الرقميّةِ بما يتماشى معَ التوصياتِ العالميّةِ؟
* هلْ خلقنَا بيئةً مناسبةً لتشجيعِ شرائحِ المجتمعِ المختلفةِ، خاصةً النساءِ والأطفالِ لاستخدامِ الوسائلِ الرقميةِ بأمانٍ ويسرٍ؟ وهل قدّمنا التسهيلاتِ الرقميةِ المناسبةِ لاستقطابِ الكبارِ؟
* هل طوّرنا أنظمتَنا التعليميّةِ لتنتجَ رواداً في العالمِ الرقميِّ؟
* هل شجّعنا المبدعينَ والحاضناتِ والمسرِّعاتِ- عمادُ التفاعلِ والعطاءِ والتطوُّرِ؟
* هل شجّعنا المؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ -عمادُ الاقتصادِ الرئيسيِّ - على خوضِ غمارِ الاقتصادِ والتجارةِ الرقميين وتقديمِ خدماتِ الاتصالاتِ والمعلوماتِ وتطبيقاتِها المختلفةِ؟
* هل قُمنا بضخِّ استثماراتٍ حقيقيةٍ كافيةٍ لتطويرِ الصناعاتِ الرقميّةِ بمختلفِ قطاعاتِها، لا سيّما منها التي تهمُّ المستهلكَ العربيَّ؟
* هل خلقنا بيئةً تنظيميةً رشيدةً لدعمِ الأرضيةِ المناسبةِ لنموِّ وتطوّرِ البيئةِ الرقميّةِ في بلدانِنا؟
* هل فتحنا السوقَ للمنافسةِ الفعليةِ وخلقنا الأرضيةَ الصحِّيةَ للإشراكِ الفاعلِ للقطاعِ الخاصِّ وهل خَصْخَصْنا (وليس هل خصِّصنا) ما يجبُ خَصْخَصَتُهُ من القطاعِ؟
* والسؤال الأهم هل آمننا أن (وأمَّنا) حقوقَ المواطنِ والمستهلكِ على الإنترنتْ لا تقِلُّ، بلْ هيَ مضمونةٌ أكثرَ ممَّا هي خارج الإنترنت! وهنا المسؤوليةُ الأَولى لكلِّ منَّا في أيِّ موقعٍ كانَ.

وهل؟ وهل؟ وهل؟....

**الاقتصاد الرقمي:**

لا خُطَّة أو سياسة اقتصادية ناجعة للدولةِ دونَ أن تكونَ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ مركزيةً فيها. أو دونَ أن يكونَ نشرُها وجعلُها سِلعةً في متناولِ كلِّ مواطنٍ هدفاً أساسياً. أو دونَ أن تلحظَ أنَّ نجاحَ كافةِ القطاعاتِ العامةِ والخاصةِ، والمدنيَّةِ، والمدارسِ، والجامعاتِ والشركاتِ يقومُ أصلاً وأساساً على حسنِ اعتمادِها على هذه التكنولوجيا.

**حوكمةُ الانترنتْ والجهودُ التنظيميةُ**

كان لِزاماً علينا ومن منبرِ الشبابِ والإبداعِ، أن نُشَجِّعَ أصحابَ القرارِ على التركيزِ على الموضوعاتِ والتساؤلاتِ التي طَرحتُ، ووضعِ الخُططِ اللازمةِ للتعاملِ معها لنُصبحَ في مستوى الاقتصادياتِ الرقميةِ العالميةِ الراقيةِ وبأسرعِ وقتٍ ممكنٍ:

إن الموازنةَ بين الحفاظِ على الخصوصيةِ وحريةِ التعبيرِ والحقَّ في الحصولِ على المعلوماتِ من جهةٍ، وبين متطلباتِ الأمنِ القوميِّ من جهةٍ أُخرى هي أبرزُ تحدياتِ حوكمةِ الانترنت.

* ولكيْ ِنتمكنَ من جنيِ فوائدِ ثورةِ الإتصالات، نحنُ بحاجةٍ لتوفيرِ النَفاذِ للإنترنت دون أيِّ عائقٍ، والوصولِ للمعلوماتِ دون حَظرٍ، والاتصالِ بالإنترنتِ بسرعاتٍ عاليةٍ جداً، وبأسعارٍ منخفضةٍ جداًّ. لا بلْ وجعلِ حقِ المواطنِ بالوصولِ إلى الإنترنت بسرعات لا تقل عن 100 ميجابايت في الثانية حقّاً منصوصاً مُطبَّقاً وثابتاً!
* ومن غير المقبول أن يضطرَّ المجتمعُ للقَبولِ بانتهاكِ خصوصيَّاتِه من قبلِ الأحزابِ أو الشركاتِ أو الأفرادِ أو حتى من قبلِ وكالاتٍ حكومية. فيجبُ احترامُ حقوقِ ومسؤولياتِ المواطنينَ بطرُقٍ أفضل وأرقى مما يُطَبَّقُ خارجَ العالمِ الافتراضي كالخصوصيةِ، ومبدأِ سريةِ بياناتِهم، والنفاذِ غيرِ المنقوصِ وصولاً للمعلوماتِ. وننحني لاحتياجاتِ أمنِنا القوميِّ ولكن تُتَخذُ الإجراءاتُ القانونيةُ المناسبةُ من قبلِ المدرَّبينَ ذوي الصفةٍ والمؤهَلاتٍ القضائيةِ والقانونيَّةِ المناسبةِ. إذ أنَّ مؤسساتِنا الرسميةِ بحاجةٍ ماسةٍ للتدريب على كيفيةِ التعاملِ معَ المعلوماتِ وثقافةِ احترامِ السرِّيةِ والخصوصيَّةِ والحقوقِ والحرياتِ.
* ويجب أن يعتمد نظامُ حوكمةِ الإنترنتْ على التعاونِ بينَ أصحابِ المصلحةِ المتعددينَ (Multi-Stakeholder). وذلك يعني مُمثلينَ عنِ الحكوماتِ وصانعيْ السياساتِ، ومُمثّلي القطاعِ الخاصِ والمجتمعِ المدنيِّ والأكاديميينَ والباحثينَ ورجالِ الأعمالِ والمبتكرينَ.

أما بالنسبةِ للسياسةِ العامةِ وللتنْظيمِ، ودون التطرق للامْنِ السيبيرانيِّ، وإذ نُثمِّنُ جهودَ الوزراءِ السابقينَ، لا شكَّ أن معالي وزيرَ الاتصالاتِ الشيخْ بطرسْ حربْ والحكومةَ الجديدةَ أمامَ تحدٍّ كبيرٍ! لا بدَّ أوَّلاً أن تكونَ أولويةُ السياساتِ والأنظمةِ المقترحةِ هيَ مصلحةَ المواطنينَ، دونَ اعتمادِ أُطُرٍ جامدةٍ وانظمةٍ محددةٍ مسبقاً تخنُقُ الإبداعَ، والابتكارَ، والحرياتِ، والإقتصادَ.

* يجب الَّا نغفلَ موضوعَ محوِ الأميةِ الرقميِّةِ. وتجديدَ نظامِنا التعليميِّ ليُشجِّعَ روحَ المبادرةِ والابتكارِ ومكافأةِ المخاطرةِ، وإِبداءِ الآراءِ والتفاعلِ. إذ لا يمكنُ خَلقُ مفكري الغدِ ورجالِ الأعمالِ المبدعينَ والمبتكرينَ بالاستناد لنُظُمٍ تعليميَّةٍ وعقليةٍ منْ فُتاتِ القرونِ الماضيةِ.
* فيجبُ إصدارُ قانونٍ حديثٍ وسياسةٍ قطاعيةٍ متطورةٍ لتكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ. حيثُ نأخذُ رأيَ واهتماماتِ الجيلِ الصاعدِ في عمليَّةِ صناعةِ القرارِ والتشريعِ وخاصةً بما يتعلّقُ بالعالمِ الرَقَميِّ. والعملُ على رفعِ درجةِ التمكينِ الاجتماعيِّ للشبابِ والنساءِ والكبارِ.
* كما يجبُ الإسراعُ بفتحِ السوقِ وتشجيعِ المنافسةِ، والإشراكُ الفاعلُ للقطاعِ الخاصِّ وخصخصةُ ما يجبُ خصخصتُه وتقديمُ مروحَةٍ أوسعَ منَ الخدماتِ بكلفةٍ أقلَّ بكثيرٍ مما هيَ عليهِ الأن، مع توفيرِ حُزَمِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ بأسعارٍ معقولةٍ. وعلينا تأمينُ شبكةِ حُزمةٍ عريضةٍ محميةٍ عاليةِ التوفُّرِ والتوافرِ، مرتفعةُ قابليةِ البقاءِ وبسعاتٍ مرتفعةٍ جداً.
* ونضعُ نُصبَ أعُيننا تخفيضَ الكلفةِ على المستهلك. ففي الهند مثلاً، تبلغُ تكلفةُ دقيقةِ المكالماتِ الصوتيةِ سنتاً واحداً فقط! ويجبُ أن نسعى جاهدينَ للتنافسيِّة والغاءِ الضرائبِ بالرغمِ من صعوبةِ ذلك ظرفياًّ نظراً للاعتمادِ الكبيرِ للخزينةِ اللبنانيةِ على عائداتِ القطاعِ.
* إنَّ تكاليفِ التجوالِ الدوليِّ (Roaming) عائقٌ اساسيٌ امامَ تطورِ الاتصالِ عبر الجوَّالِ، ويجبُ العملُ على تخفيضِها وخاصةً التجوالُ الدوليُّ للبياناتِ (DATA ROAMING ). ونذكِّرُ هنا بالتصورِّ الذي طرحَهُ مؤسس الـ "فيس بوك" "زوكربرغ" حولَ مبدأِ تأمينِ اشتراكاتِ جوالٍ مع خدمة الانترنتْ بدأً من 14 $ في السنة !
* إنَّ تنظيمَ قطاعاتِ الغدِ لا تكونُ بعقليةِ القرنِ الماضي. فنحنُ بحاجةٍ الى منظمينَ بروحيةٍ رياديةٍ رقميةٍ نابضةٍ! ونَحتاجُ إلى إجراءاتٍ وأُطُرِ عملٍ تنظيميةٍّ تسودُها الشفافيةُ والابتكارُ بدلَ أنظمةٍ جامدةٍ محددةٍ مسبقاً، ودونَ الحاجةِ الى الغوصِ اللامتناهي في التفاصيلِ.
* نحن بحاجةٍ لتشجيعِ روحِ المخاطرةِ وأن يكونَ الابتكارُ والإبداعُ في صميمِ عملِنا وأنْ نجعلَ الروّادَ من شاباتٍ وشباب، أمثالِ المشاركينَ في هذا التجمعِ، ومؤسساتِ الصناعةِ الرقميةِ الرائدةِ ومتحدِّي المخاطرِ- المحركَ الأولَ للاقتصادِ الرقميِّ. فلا بأسَ أن نفشلَ في بعضِ الأحيانِ. فإننا انْ لم نقمْ بذلكِ، نَخنُقُ الإبداعَ والابتكارَ– وهوَ أهمُّ ما يتميزُ بهِ شبابُناُ.
* ويجبُ التركيزُ على أنْ يكونَ الهدفُ الأساسيُّ للاستثماراتِ الخاصةِ والحكوميةِ تشجيعُ التنميةِ الاجتماعيةِ والمؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ (SME) ودَفْعِها نحوَ الأفضلِ.
* كما وعلينا الإسراعُ **إلى إطلاقِ صناعةِ التكنولوجيا الرقميَّةِ بشكلٍ عامٍّ وصناعةِ التطبيقاتِ التفاعليِّةِ والأمنِ السيبرانيِّ وغيرِها بشكلٍ خاص** وبناءِ نظامٍ بيئيٍّ حقيقيٍّ للاقتصادِ الرقَميِّ (Digital Economy Ecosystem)، وذلك عبرَ العملِ المشتركِ بينَ صانعيْ السياساتِ والمنظمينَ ومقدميْ الخدماتِ والمستثمرينَ والمبتكرينَ والمبدعينَ لتشجيعِ صناعةِ المحتوى الرقميِّ والتطبيقاتِ وإيجادِ بيئةٍ حاضنةٍ لخلقِ الفرصِ وشحذِ الإمكاناتِ وفُرصِ العملِ على أن يَشمُلَ الجميعَ في حياتهم اليوميةِ، وفي المدارسِ والجامعاتِ والدوائرِ الحكوميةِ، والمجتمعاتِ المدنيةِ، والمناطقِ الحضريةِ والريفيةِ، وكبارِ السنِّ والنساءِ وذويْ الاحتياجاتِ الخاصَّةِ، اي كلَّ شخصٍ في كلِّ جُزءٍ من هذا العالمِ ومحيطِنا العربيِّ بالأخصِ في لبنانَ. وعلينا خلقُ وتشجيعُ وبناءُ حاضناتِ الإبداعِ والابتكار، وتأمينُ المسرِّعاتِ.

في الختام، أشكر لكم مشارَكَتَكُم واستماعِكُم.